الوساطة في الشرق الاوسط قد رافق تصاعد القلق الامريكي الواضح ، خاصة بعد الحرب الهندية الباكستانية ، من القوة البحرية السوفياتية المتعاظمة ، خاصة في المحيط الهندي والبحر الابيض المتوسط . ففي مقابلة مع صحيفة « النيويورك تايمز » قال الرئيس السادات ، في منتصف شهر كانون الاول ، بأن مصر ستقدم تسهيلات بحرية للاتحاد السوفياتي بعد حلول التسوية السلمية المحتملة وانها ستحتفظ بالخبراء السوفيات في جيشها . وفي الاجتماع الذي تم بين رئيس الوزراء البريطاني والرئيس نيكسون اعرب الزعيمان الامبرياليان عن « قلقهما العميق » من استمرار الحشد البحري والجوي السوفياتي في حوض البحر الابيض المتوسط وفي مصر ، ومن انتشار النفوذ السوفياتي .

أما على الصعيد التنفيذي فقد عكس هذا القلق نفسه في مشروع الموازنة الامريكية الجديدة حيث افردت مخصصات ضخمة لتقوية البحرية الامريكية عن طريق بناء غواصات ومدمرات اضافية وحاملة طائرات جديدة ، وفي موقف امريكا المؤيد للوصول الى اتفاق مالي بين بريطانيا ومالطا للابقاء على القاعدة البحرية التي يستخدمها الحلف الاطلسي في الجزيرة ، يضاف الى ذلك الاتفاقية الجديدة مع اليونان حول استخدام الاسطول السادس لموانئه واقامة قواعد له هناك ، والاتفاقية مع البحرين حول القاعدة البحرية التي اخلتها بريطانيا مؤخرا بحيث يقوم الاسطول الامريكي في الشرق الاوسط باستخدامها . كل هذه الاعتبارات مضافة الى تسليح اسرائيل على النحو الذي ذكرنا ، تشير الى عزم امريكا انتهاج سياسة « قوية » في الشرق الاوسط والمحافظة على نفوذ عسكري كبير في المتوسط والخليج العربي .

اما على صعيد هيئة الامم فقد قامت بعثة « السلام الافريقية »بتقديم تقريرها عن النزاع العربي الاسرائيلي وامكانات تسويته سلميا الى يوثانت عشية بدء مناقشة قضية الشرق الاوسط في الجمعية العامة . وعلى أساس نتائج بعثة الرؤساء الافريقية قامت ١٨ دولة افرو ــ آسيوية ( بالاتفاق مع مصر ) بتقديم مشروع قرار حول تسوية النزاع في الشرق الاوسط الى الجمعية العامة ، وبعد ادخال عدد من التعديلات التي طالبت بهـا بعض دول اوروبا الغربية وافقت الجمعية على مشروع القرار في ١٤ كانون الاول ١٩٧١ . وتضمن القرار النقاط الرئيسية التالية :

(١) الدعوة الى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل عناصره .

(٢) التعبير عن القلق الشديد بسبب استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية مع التأكيد مجددا على رفض مبدأ الاستيلاء على الاراضي بالقوة .

(٣) التأكيد مجددا على أن اقامة السلام في الشرق الاوسط يتطلب انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة وانهاء كل حالات العداء بين الاطراف المعنية والاعتراف بحق كل دولة في المنطقة بالعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

(٤) التمني على الامين العام لهيئة الامم باتخاذ الاجراءات الضرورية لاحياء مهمة ممثله الخاص في الشرق الاوسط من أجل تسهيل الوصول الى اتفاق سلام .

(٥) تسجيل الارتياح حول جواب مصر الايجابي على مذكرة يارينغ المؤرخة في ٨ شباط ١٩٧١ .

(٦) الطلب من اسرائيل الرد بالايجاب على مذكرة يارينغ نفسها .

(٧) دعوة الاطراف في النزاع الى التعاون مع يارينغ من اجل ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة ، وتحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين وضمان السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة من دول المنطقة .

(٨) الطلب الى الامين العام رفع تقرير الى مجلس الامن أو الجمعية العمومية حول التقدم الذي يحققه الوسيط الدولي في مجال وضع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والقرار الحالي موضع التنفيذ .

(٩) التمني على مجلس الامن ان يفكر ، اذا دعت الحاجة ، في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قراره وفقا لمواد ميثاق هيئة الامم المتحدة .

صوتت الى جانب القرار ٧٩ دولة وعارضته ٧ دول بينما امتنعت ٣٦ دولة عن التصويت . ومن الامور التي لفتت انتباه المراقبين امتناع كل من ليبيا وسوريا عن التصويت بالرغم عن كونهما اعضاء في الاتحاد الثلاثي وبالرغم عن ان مصر اعتبرت